بحث

موقف الجامعة العربية من اتفاق أوسلو ١٩٩٣م

إعداد

د/ آية محمود أحمد قبيصي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية التربية - جامعة عين شمس

موقف الجامعة العربية من اتفاق أوسلو ١٩٩٣م

د/ آية محمود أحمد قبيصي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية التربية – جامعة عين شمس

الملخص:

يعتبر إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي ١٩٩٣م (اتفاق أوسلو–١)، الخطوة الأولى على طريق التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية، والأساس القانوني، والسياسي، لكل من تلاه وما يتلوه من اتفاقيات ومذكرات لاحقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حيث تم التوصل فيه إلى عدة نقاط رئيسية تشمل الاعتراف المتبادل بين الطرفين وتأسيس السلطة الفلسطينية في بعض الأراضي الفلسطينية.

تتناول الدراسة موقف الجامعة العربية من اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وإظهار مدى وقوف الجامعة العربية قلباً وقالباً مع القضية الفلسطينية منذ نشأتها، بل وسعت لتجميع القوي العربية لنصرة القضية والوقوف بجوارها، وجندت كافة الطاقات والإمكانيات وهذا ما تبلور وتجسد في قرارات الجامعة. حيث وضعت القضية نصب أعيانها بتخصيص ملحقاً خاصاً بفلسطين.

واعتبرت الجامعة العربية هذا الاتفاق يشكل بارقة أمل لبداية حل القضية الفلسطينية وأيدته، وأعربت عن تفاؤلها مما يحدث في المنطقة من إشرافها على مرحلة جديدة تسعي لبناء سلام عادل وشامل وتحقيق الاستقرار خاصة بعد توقيع الاتفاق، وجاءت هذه التطورات في إطار قرار مجلس الجامعة رقم ٥٠٩٢ في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٩١، الذي أخذ علي عاتقه دعم مواقف الأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين في جميع مراحل عملية السلام ومساندة مواقفها سياسيا وإعلامياً.

وكذلك قام الاتفاق علي أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف، وتأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة.

خطة الدراسة:

هذا وقد قسَّمتُ الدراسة إلى النقاط التالية:

- تمهيد: موقف الجامعة من القضية الفلسطينية.
- موقف الجامعة من اتفاق أوسلو وانعكاساته على القضية الفلسطينية.

ثم جاءت الخاتمة وملاحق الدراسة ومصادرها.

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي كما تطلب البحث أحيانا استخدام المنهج التحليلي، وكذلك المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظواهر واستقرائها.

الكلمات المفتاحية في الدراسة:

جامعة الدول العربية؛ اتفاق أوسلو؛ القضية الفلسطينية؛ حل الدولتين.

The Arab League's position on the 1993 Oslo Accords

Dr. Aya Mahmoud Ahmed Qubaisi - Faculty of Education - Ain Shams University

Summary

The 1993 Palestinian-Israeli Declaration of Principles (Oslo 1 Agreement) is considered the first step on the path to the Palestinian-Israeli settlement, and the legal and political basis for all that followed and subsequent agreements and memorandums between the Palestinian and Israeli parties.

The study deals with the position of the Arab League on the Oslo Accords of 1993 and shows the extent to which the Arab League has stood wholeheartedly with the Palestinian issue since its inception, and even sought to gather Arab forces to support the issue and stand by it, and mobilized all energies and capabilities, and this is what crystallized and was embodied in the League's decisions. It placed the issue in focus by allocating a special annex to Palestine.

Study plan:

The study was divided into the following points:

Introduction: The university's position on the Palestinian issue.

- The League's position on the Oslo Accords and its repercussions on the Palestinian issue.

Then came the conclusion, appendices of the study and its sources.

The approach:

I relied on the historical method, and the research sometimes required the use of the analytical method, as well as the descriptive method, which is based on describing and extrapolating phenomena.

Keywords:

League of Arab States; Oslo Accord; The Palestinian cause; The two-state solution.

تمهيد: موقف الجامعة من القضية الفلسطينية

وقفت الجامعة العربية قلبًا وقالبًا مع القضية الفلسطينية منذ نشأتها، بل وسعت لتجميع القوي العربية لنصرة القضية والوقوف بجوارها، وجندت كافة الطاقات والإمكانيات وهذا ما تبلور وتجسد في قرارات الجامعة. حيث وضعت القضية نصب أعيانها بتخصيص ملحقاً خاصاً بفلسطين، وما تضمنه برتوكول الإسكندرية من إن فلسطين ركن من أركان البلاد العربية، وبأن استقلال فلسطين هو من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، فوقفت في وجه الصهيونية منذ البداية وتصدت لجميع المشاريع والمخططات الصهيونية في فلسطين، ووقفت الحكومات العربية أمام مسؤولياتها التاريخية تجاهها بوضعها في إطارها القومي بكونها قضية العرب جميعاً، وليست مسؤولية الشعب الفلسطيني وحده، وعلي هذا الأساس شكلت القضية بجوانبها المتعددة الأساس لمعظم مؤتمرات القمة العربية منذ أوائل الستينات، بل ومن الأهمية بشيء لم يخلو أي اجتماع لمجلس الجامعة علي مستوي القمة إلا وركز علي القضية الفلسطينية [١].

ووقفت الجامعة بجوار منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها وقدمت الدعم لها في مؤتمر القمة العربي بالرباط ١٩٦٥ [٢]، وتم الاعتراف بها ممثلاً وحيداً لشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ١٩٧٣ [٣].

وتبنت الجامعة سلاح المقاطعة العربية لإسرائيل دعماً للقضية الفلسطينية من أجل البقاء علي حيوية القضية علي الصعيدين العربي والدولي، مما دفع مجلس الجامعة في ديسمبر ١٩٤٥ إلي ضرورة اتخاذ قرار يدعو إلي "حظر دخول السلع والمنتجات الصهيونية في فلسطين إلي الدول العربية باعتبار أن إباحة دخولها يؤدي إلي تحقيق الأغراض السياسية التوسعية للصهيونية العالمية..."، وفي شهر مايو ١٩٥١ قرر مجلس الجامعة إنشاء مكتب رئيسي للمقاطعة يكون مركزه دمشق، وكذلك إنشاء مكاتب إقليمية في الدول العربية بغية فرض حصار اقتصادي علي إسرائيل، حق شعب فلسطين في تقرير مصيره وإنجاز استقلاله التام عن الانتداب البريطاني، وتدرجت هذه المقاطعة إلي أن بلغت ذروتها في حرب أكتوبر ١٩٧٣[٤] عندما فرضت البلاد العربية النفطية حظراً علي تصدير النفط إلي الدول الأجنبية التي تدعم المجهود الحربي الإسرائيلي، وشكل هذا الموقف نقله نوعية في الضغط علي إسرائيل، وفي أساليب تعامل العرب مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي[٥].

وبذلت الجامعة العربية العديد من الجهود لدفع عجلة السلام في المنطقة العربية من أجل تحقيق الهدوء والاستقرار في المنطقة، ومحاولة منها لإحلال السلام الشامل والعادل وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا الاتجاه الأول للجامعة وإنما رفضت الدول العربية وضع ايديهم في يد العدو وتجسد ذلك في مؤتمر الخرطوم بعد هزيمة يونيه ١٩٦٧واعلان الـلات الـثلاث "لا سـلام ولا اعتـراف ولا تفـاوض" مـع إسـرائيل، لكـن بعـد السـلام المصـري الإسرائيلي١٩٧٩ _والذي تم رفضه من قبل الجامعة والدول العربية_ وتأزم الوضع الفلسطيني، أصبح الحل السلمي مع إسرائيل ضرورة ملحه من أجل استقرار المنطقة العربية.

حيث بدأت الجامعة العربية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ في بحث القضايا التي ترتبت عليها، وخاصة قضية المشاركة العربية في مؤتمر السلام، فأعلنت في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر ١٩٧٣ إلي أن تحقيق السلام يتطلب شرطين أساسين هما: الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني(٦).

وبالتالي كانت لهذه القمة أهميتها علي ساحة الجامعة العربية إذا أكسبتها علامة بارزة في تطور موقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية علي وجه الخصوص (٧). فأصبحت هذه القمة بمثابة خطة مدروسة وواضحة من كل الجوانب لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.

وعندما وقعت مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل ١٩٧٩، رفضت الجامعة العربية من خلال دولها هذا السلام المنفرد مع العدو رفضاً تاماً. لأنه لم يحقق من ورائه التسوية الشاملة لصراع، ولم يتوصل إلي أي تقدم في القضية الأم، بل والذي يزيد عن ذلك هو تحجيم الدور المصري بوضع قيود علي الإدارة المصرية في حل الصراع بشكل عام، وفي الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني بشكل خاص(٨). وبذلك كانت الجامعة هي من تقلد الإطار العام العربي الرافض لهذا النوع من السلام (٩). إلي ان تغير هذا النهج.

واستمرت الجامعة العربية من خلال قممها العربية في التأكيد علي أمرين أساسيين هما: الإصرار علي التضامن والوفاق رغم التفريق وبعثرة القوي، والإصرار علي الوقوف أمام الحلول المغشوشة التي تهدف إلي ضرب الثورة الفلسطينية بل وتصفية القضية واستباحة المنطقة والسيطرة عليها، مؤكده علي أن الحل لا يكون إلا شاملاً، وبمشاركة كافة أطراف الصراع، وفي مقدمتها

منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الشرعي لشعب الفلسطيني، وعلي أساس قاعدة واحدة وهي تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة، ولا سيما حقه في العودة إلي وطنه وإنشاء دولته المستقلة [١٠].

ووقفت الجامعة موقفاً صارماً بجوار القضية الفلسطينية[١١] بعد إصدار إسرائيل قرارها باعتبار القدس عاصمة موحدة للكيان الفلسطيني. بتجميع الدول العربية أمام التزامها بتحرير القدس لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة واعتبار هذا الالتزام واجباً عربياً واسلامياً. كما دعت إلي تجميع القوي العربية ضد الدول التي تتعامل مع قرار إسرائيل أو تؤيده أو تشجعه أو تسهم فيه أو تساعد علي تنفيذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. بل فرضت المقاطعة السياسية والاقتصادية علي الدول التي تنقل أو تعلن عن نقل سفاراتها أو ممثلاتها إلي القدس أو تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولم تقف عند هذا الحد وإنما دعت دول العالم إلي الوقوف بحزم وجدية في وجه القرار الإسرائيلي لما يمثله هذا من خطورة علي الحقوق الوطنية الشرعية للشعب العربي الفلسطيني وعلي الحقوق القومية للأمة العربية، ولما يمثله من اعتداء علي الحقوق والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة [١٢].

ومع تطور الأحداث المتلاحقة في الشرق الأوسط بدأت الجامعة العربية في تغير نظرتها تجاه عملية السلام. بل ورأته ضرورة لابد من التفكير فيها من أجل استقرار وهدوء المنطقة[١٣].

وأصبحت الساحة العربية والدولية على أهبة الاستعداد لعقد المؤتمر الدولي للسلام فكل الظروف مواتية، مع رغبة الجامعة الشديدة بضرورة التوصل إلي سلام عادل ودائم يعم المنطقة العربية بأكملها وفلسطين علي وجه الخصوص.

وفي خضم الانشغال الدولي والإقليمي التي شهدها العالم بعد عام ١٩٩٠، _والتي تمثلت في تداعيات حرب الخليج عام ١٩٩١، وصول الاتحاد السوفيتي لمرحلة الانهيار والانتفاضة الفلسطينية وضرورة البحث عن حل سلمي لصراع_ فتحركت الولايات المتحدة ولعبت دوراً بارزاً في ضرورة الدعوة إلي عقد مؤتمر دولي في الشرق الاوسط، ومن ثم أعلن الرئيس الامريكي "جورج بوش الاب" امام الكونجرس الامريكي بتاريخ في ٦ مارس ١٩٩١عن مبادرته لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، محدداً فيها الأسس التي يقوم عليها عملية السلام [١٤].

وجاء رد فعل الجامعة بخصوص التمثيل الفلسطيني في مؤتمر مدريد، استمراراً على ما أكدت عليه مسبقاً وهو حق منظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة حقها الكامل والشرعي في تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمر واعماله التحضيرية، بل وفي كل المجالات المتعلقة بمسيرة السلام [١٥]. واستمرت الجامعة تؤكد علي أن قضية فلسطين أنما تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا علي أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والجولان السوري المحتل، فضلاً عن تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيه حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته فوق ترابه الوطني في فلسطين وعاصمتها القدس، وبأن المنظمة هي الوحيدة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، كما وأقر مجلس الجامعة علي ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني الابي في الأراضي المحتلة بما يدعم صموده[١٦].

كما أكد الأمين العام علي قرار مجلس الجامعة رقم "٥٠٩٢" (انظر ملحق رقم ٢) الذي نص علي ترحيب الجامعة بكافة الجهود المبذولة لعقد المؤتمر من أجل التوصل إلي سلام عادل وشامل للصراع والقضية، ودعوة الاطراف العربية المعنية بالصراع والقضية إلي التنسيق والتشاور فيما بينهم من أجل التوصل إلي سلام عادل يستند إلي الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وتكليف الأمين العام بمتابعة الاتصالات العربية بهدف تنسيق المواقف من أجل دعم الجهود المبذولة لتوصل إلي الحل السلمي والشامل للصراع والقضية علي أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبادئ الشرعية الدولية واطلاع المجلس علي نتائج مشاوراته[١٧]. وبالتالي لم تغفل للجامعة جفن في هذه اللحظات الحاسمة، وسع الأمين العام وبذل كل الجهود ونشط من أجل دفع عملية السلام ونصرة القضية الفلسطينية.

حيث قام الأمين العام "عصمت عبد المجيد"[١٨] فور تولي مهام منصبه بنشاط سياسي ودبلوماسي مكثف سواء داخل مقر الأمانة العامة أو علي الساحتين العربية والدولية، ففي مجال النشاط الداخلي التقي بعدد كبير من الوزراء والمسؤولين والسفراء وتداول معهم سبل رأب الصدع العربي، وتناولت الاتصالات التطورات المتعلقة بعملية السلام ومواقف الأطراف المختلفة من النزاع العربي – الإسرائيلي، كما وجري التأكيد في هذا الصدد علي ضرورة التنسيق بين الأطراف العربية، ولقد استقبل الأمين العام وفدا من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تناول معهم تقويما لعملية السلام ولمواقف الأطراف المعنية والمؤثرة، وكذلك التأكيد علي أهمية بلورة موقف عربي

موحد في هذا الشأن، كما وأجري الأمين العام سلسة من اللقاءات والاتصالات مع عدد كبير من سفراء ومبعوثي عدد كبير من الدول الأجنبية حول ضرورة التوصل إلي حل سلمي شامل وعادل للنزاع[١٩].

ومؤكداً على سعي الجامعة لإيجاد حل سلمي شامل وعادل للقضية بما يحقق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، ومطالباً في تصريحاته بالاستمرار والتصميم والمثابرة موضحاً حرص الجامعة علي الوصول إلي ما يحقق هذه المطالب ويحقق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وخصوصاً بعد الموقف العربي المتجاوب مع كافة الجهود المبذولة في هذا الصدد [٢٠]. كما أكد الأمين العام لوفد تقصي الحقائق بالأمم المتحدة أن استمرار إسرائيل في ممارسة سياساتها العدوانية بإقامة المستوطنات إنما يعد العقبة الكبرى في طريق عملية السلام، وبأن سياسية إسرائيل هذه تدخل في إطار عملية تهويد المنظمة وتهدف إلي طمس الهوية العربية، وهذه السياسية من شأنها ستؤدي إلي زيادة حدة التوتر في المنطقة [٢١].

فتواصلت الجهود الأمريكية لحشد التأييد للمبادرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي لتسوية الصراع، وتوالت زيارات جيمس بيكر[٢٢] للمنطقة، إما إسرائيل فراحت تناور وتراوغ منذ البداية من أجل أن تنتهي المبادرة كما انتهت مبادرات أمريكية سبقتها إلي مجرد مشروع للسلام اقليميا، وتشتت بأن يقتصر دور الأمم المتحدة فيه علي أن يكون مجرد "مندوب صامت" بل وشددت علي ضرورة أن تستأنف الاتحاد السوفيتي لعلاقاته معها إذا أراد القيام بدور أحدي الدولتين الراغبين لمؤتمر السلام، وهذا كله من أجل استفزاز الجانب العربي ودفعه إلي رفض المشاركة في عملية السلام[٢٣].

ولقد دخلت الأطراف العربية مفاوضات التسوية في مدريد وفق صيغة تنطلق من رؤية مؤكدة علي ثقة بالتزامات ووفاء الولايات المتحدة تجاه التوصل إلي تسوية سياسية عادلة للصراع مع إسرائيل، وفي نفس الوقت التمسك التام بعدم تقديم تنازلات جوهرية لإسرائيل علي أي مسار من مسارات التسوية الثنائية وذلك من خلال الحرص علي التنسيق الكامل وسيادة الشفافية بين الوفود العربية المفاوضة [٢٤].

وركزت الوفود العربية على المتطلبات الأساسية لتسوية الشاملة والدائمة للصراع العربي – الإسرائيلي، وهي:

١- "لا مساومة على الحقوق العربية في الأراضي العربية، والانسحاب الكامل من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وغزة ومرتفعات الجولان تنفيذاً لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ومن جنوب لبنان تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ هو المدخل الصحيح لإقرار سلام حقيقي علي أساس من العدل والكرامة.

٢- الوضع القانوني للشعب الفلسطيني لا يقبل الطعن.

٣- المستوطنات التي تقام في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ غير مشروعه، والمزيد منها يصادر على أي تقدم ممكن نحو سلام حقيقي ويبقي بظلال من الشك علي مصداقية عملية السلام ذاتها.

٤- لمدينة القدس وضعها الخاص، فيتعين أن تظل حرة مفتوحة مقدسة لكل المسلمين والمسيحيين واليهود، والقرارات المنفردة التي أصدرتها سلطة الاحتلال بضمها والتي ادانها المجتمع الدولي واعتبرها لاغية لا تمثل للجانب العربي قرارات تتمتع بأي مصداقية أو مشروعية" (٢٥).

وعلي جانب الجامعة العربية أوضح الأمين العام أن قضية فلسطين التي تشكل جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي أنما تأتي في المكانة الأولي من اهتمامات الجامعة، ومشيراً إلي أنها في هذه الفترة تسير في مسارين متناقضين مسار التفاوض من أجل حل الصراع وبناء السلام، مسار إسرائيل المندفع دائما وبشكل مستمر في ابتلاع الأرض المحتلة وبناء المستوطنات. كما أشاد الامين إلي نتائج الاجتماع الذي عقدته "لجنة القدس" برئاسة جلالة الملك "الحسن الثاني"، مؤكداً علي عزم الجامعة علي مواصلة التعاون الوثيق مع اللجنة، توفير كل الفرص لتنفيذ التدابير التي اتخذتها لحماية القدس الشريف من الاعتداءات الإسرائيلية ومحاولات التهويد، وداعياً المجتمع الدولي وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إلي تطبيق أحكام ميثاق الامم المتحدة من اجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بشأن الوقف الفوري لعمليات الاستيطان الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية العربية المحتلة، كما أعلن تقديره إلي قرار الحكومة الامريكية بحجب ضمانات القروض المالية علي إسرائيل، والتي تساعد علي إقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة، مؤكداً علي أن الولايات المتحدة مطالبة وبقوة بالعمل علي مواجهة المسار الإسرائيلي الاحتلالي التوسعي والذي وصفته بأنه "عقبة في سبيل السلام "مشيراً إلي أنه في مواجهة هذا المسار الاحتلالي

التوسعي التدميري نهض المسار الثاني والمتمثل في كفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في سبيل تحرير أرضه واستعاد حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد، كما أشار إلى قرار المجلس رقم ٥٠٩٢ بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٩١، الذي عبر عن دعم الأطراف العربية المشتركة في عملية السلام، وبغية التوصل إلي سلام عادل وشامل يستند علي الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، هذا فضلاً عن الإرادة في اقامة السلام، رغم ما هو متوقع من اصطدام هذه الإرادة بمحاولات الطرف الإسرائيلي ضرب كل ذلك عرض الحائط، معرباً عن أمله في أن تتحمل الدولتان الراعيتان للمؤتمر الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مسؤولياتها في مواجهة التعنت الإسرائيلي الذي ينشد السلام في هذه المنطقة من العالم، مؤكداً علي أن الدولتين الراعيتين للمؤتمر لابد وان تلزم إسرائيل باحترام الشرعية الدولية المتمثلة في قراري ٢٤٢، فضلاً عن اقتناعها بأهمية تحقيق مبدأ " الأرض مقابل السلام" باعتباره مبدأ هام يحقق السلام والأمن لشعوب المنطقة(٢٦).

أما بخصوص نشاط الامين العام في هذه المرحلة فتمثلت في استمرار النشاط السياسي والدبلوماسي المكثف سواء داخل مقر الامانة العامة أو على الساحتين العربية والدولية، كما وأجري السيد الأمين العام مجموعة من الأنشطة واللقاءات علي المستويين الداخلي والخارجي بهدف شرح الموقف العربي المؤيد لعملية السلام في ضوء قرار مجلس الجامعة رقم ٥٠٩٢ والتأكيد علي الموقف العربي القائم علي التوصل علي حل شامل وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي (٢٧).

ووسط أجواء متشائمة بدأت الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية في ٢٨ أبريل بواشنطن الذي اتفقت فيها تقديرات الوفود العربية علي أنها لن تسفر عن أي نتائج ملموسة نظراً لاقتراب موعد الانتخابات العامة في إسرائيل، بل وأكد المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" بأنه " غير متفائل" كما وعلق راديو دمشق أن كل الوفود العربية وافقت علي المشاركة في الجولة رغم معرفتها التامة بأنها لن تسفر عن نتيجة ملموسة وقال السفير "موفق العلاف" رئيس الوفد السوري أنه "يخشي إلا تؤدي الجولة الجديدة إلي النتائج المرجوة" وقد صدقت هذه التوقعات والنبوءات ولم تسفر الجولة بالفعل إلا عن قيام كل وفد بإعادة عرض موافقة السابقة (٢٨).

وفي ظل هذه الاجواء، اصدر مجلس الجامعة بعد اطلاعه علي مذكرة الأمانة العامة، وعلي توصية لجنة الشؤون السياسية مؤكداً علي قراراته السابقة، فقرر(٢٩) الترحيب بمبادرة السلام التي استهدفت تحقيق التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي علي أساس

مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، والتأكيد علي قراره رقم ٥٠٩٢ الصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٩١ الخاص بمتابعة جهود السلام ودعمها، والوقوف بجوار الدول العربية المعنية بشكل مباشر بالصراع والقضية في مباحثات السلام من اجل التوصل إلي الحل الشامل المنشود، كما وندد بموقف إسرائيل الحقيقي الذي لا يزال قائماً علي التهرب من التزامات السلام ومواصلة العدوان والاستيطان، وناشدت المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات والراي العام العالمي بضرورة بذل أقصي الجهود لوضع حد لما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ومطالبتها بضرورة التجاوب بجدية مع جهود السلام لإنجاح مفاوضات السلام، بل وأكدت علي ضرورة مناقشة القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط في اجتماعات الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبأن يستمر الأمين العام بمتابعة اتصالاته العربية من أجل استمرار دعم الجهود والمواقف العربية والتنسيق بينهم، تكليف الأمين العام بمتابعة اتصالاته العربية والدولية لتنفيذ أحكام القرار[٣٠].

موقف الجامعة من اتفاق أوسلو وانعكاساته على القضية الفلسطينية:

وفي ٩ سبتمبر ١٩٩٣ حدث تطور سريع في عملية التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي في أوسلو بالنرويج بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتم التوصل إلي توقيع اتفاق تحت عنوان "اعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية " (انظر ملحق رقم ١) في احتفال جري في البيت الأبيض الأمريكي بواشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ بحضور الرئيس "ياسر عرفات " رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، و"اسحاق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي، وقد وقع الاتفاق عن الجانب الفلسطيني السيد " محمود عباس" "أبو مازن"، وعن الجانب الإسرائيلي "شيمون بيريز" وزير الخارجية الإسرائيلي[٣١]، ولقد تضمن هذا الاتفاق النص علي أن هدف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هو إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية (المجلس المنتخب) في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز السنوات الخمس وتؤدي إلي تسوية دائمة علي أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وقد تضمن الاتفاق أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام الشامل[٣٢]، وفي الحقيقة الأمر لم يأتي هذا الاتفاق محط صدفه وإنما نتاج تراكمات كثيرة ساهمت فيها أعمال الثورة الفلسطينية العسكرية والسياسية والإعلامية[٣٣].

بل وفي الحقيقة حدثت عاصفة علي الساحة الفلسطينية يوم توقيع الاتفاق في واشنطن، وكان الحداد الوطني شاملاً حيث تم النظر إليه علي أنه ظالماً، وبأنه تم فيه النزول عن الإرادة

الوطنية، ولعدم ثقة أغلبية الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة وكان "معمر القذافي" هو أول زعيم عربي يعلن ليلة الاتفاق عن رفضه لهذه الصفقة السرية، ويخرج بذلك عن التوافق الإقليمي العربي اليميني الفلسطيني الأمريكي الذي رعته الإرادة الأمريكية، وتبنت القوي الفلسطينية المعارضة لإعلان أوسلو دعوة الاستفتاء [٣٤].

وجاء رد فعل الجامعة من هذا الاتفاق أنه بارقة أمل لبداية لحل القضية الفلسطينية وأيدته، وأعرب الأمين العام عن تفاؤله مما يحدث في المنطقة من إشرافها علي مرحلة جديدة تسعي لبناء سلام عادل وشامل وتحقيق الاستقرار خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، مؤكداً أن هذه التطورات أتت في أطار قرار مجلس الجامعة رقم ٥٠٩٢ في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٩١، الذي أخذ علي عاتقه دعم مواقف الأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين في جميع مراحل عملية السلام ومساندة مواقفها سياسيًا وإعلاميًا، كما رأي الأمين العام أن هذه الاتفاقات أنما هي خطوة علي الطريق الصحيح نحو التوصل إلي حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي علي أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف، وتأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة، كما أعرب عن انبساطه باعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني رغم أنه جاء متأخراً، مشيراً إلي أنه إذا كان ما تم التوصل إلية بين الأردن وفلسطين وإسرائيل يمثل خطوة إيجابية، فأنه يجب التأكيد علي ضرورة تحقيق خطوة مماثلة في سائر المسارات الأخرى، من أجل أن تصبح عملية السلام شاملة وكاملة وحتي تحقق هدفها في إقامة السلام بما يضمن انسحاب إسرائيل من بقية الضفة الغربية والقدس العربية والجولان السوري والجنوب اللبناني، مؤكداً علي أن شمولية عملية السلام لجميع شعوب المنطقة ودولها، معرباً بأن السلام يمثل فرصته تاريخية يجب التمسك بها والحفاظ عليها[٣٥].

وبعد أن استمع مجلس الجامعة إلي بيان الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" باهتمام وناقش تطورات عملية السلام، واستعرض الجهود التي بذلتها الوفود العربية علي مختلف المسارات من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم أصدر مجلس الجامعة قراره رقم ٥٣٢٢ (ملحق رقم ٤) في دور انعقاده العادي المائة "إلي أن السلام يجب أن يستند إلي قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ و٤٢٥ وقرارات الشرعية الدولية وأن يحقق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الاراضي العربية المحتلة

وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشريف والجولان وجميع الأراضي اللبنانية والأردنية المحتلة، وبما يفتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط ويمكن شعوب المنطقة من العمل لتحقيق التنمية والتطور والازدهار، وفي هذا الإطار يعتبر المجلس الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي خطوة أولي ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، ينبغي أن تستكمل بخطوات عاجلة علي كل المسارات وتضمن انسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل ومن الأراضي اللبنانية والأردنية المحتلة وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطيني بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة [٣٦].

ولقد تحددت أهم تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي في هذه المرحلة في أربعة اطارات هي مفاوضات السلام، والسياسة والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وعلاقات إسرائيل الدولية، والتحركات السياسية الفلسطينية والعربية بالنسبة إلي الإطار الاول: وهو مفاوضات السلام ففي أعقاب توقيع اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في ١٩٩٣/٩/١٣ تم تشكيل عدة لجان مشتركة لبحث الشؤون الأمنية والعسكرية، وشؤون نقل السلطة المدنية إلي الفلسطينيين وتجتمع في طابا والعريش وكذلك الشؤون الاقتصادية، وعانت الشؤون الأمنية الجمود والخلاف، وتركزت نقاط الخلاف حول المعاير ومساحة منطقة اريحا، حيث يحاول الفلسطينيون توسيعها بقدر الامكان، بينما يحاول الاسرائيليون تقليص مساحتها كما كان هناك خلافات بالنسبة للمساحة الأمنية للمستوطنات في قطاع غزة[٣٧].

وإسرائيل _ كعادتها بنقضها الميثاق_ تخلفت عن تنفيذ تعهدها ببدء الانسحاب من غزة واريحا في دواعي أمنية بحجة أن هذه المواعيد ليست مقدسة. كما أكد "شيمون بيريس" وزير الخارجية الإسرائيلي بأنه لن يكون هناك انسحاب من غزة واريحا، وقال بأن الجدول الزمني قد تغير بسبب الجمود الذي ساد المفاوضات. وأن التواريخ التي تم تحديدها في إعلان المبادئ لم تعد سارية وكرر مقولة أن ليس هناك تواريخ مقدسة [٣٨].

ولقد قام وزير الخارجية الأمريكي بجولات التفاوض في النصف الأول من ديسمبر ١٩٩٣ زار خلالها مصر والأردن وسوريا وتونس والمغرب، واجتمع فيها بالرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات"، واستهدفت جولته العمل علي تنفيذ إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي وتنشيط المسارات الأخرى الأردنية واللبنانية والسورية، وبذل الجهود لإقناع الدول العربية باتخاذ خطوات تؤدي إلي تطبيع

العلاقات مع إسرائيل، وقد تم عقد اجتماع بين الرئيس "ياسر عرفات" و "اسحق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي في القاهرة في ديسمبر ١٩٩٣ ولكنها لم تسفر عن أي تقدم في مجال حل الخلافات قائمة بينهم[٣٩].

وفي أطار هذه التطورات أصدر مجلس الجامعة قراره رقم "٥٣٦٦"[٤٠]: (انظر ملحق رقم ٥).

- "بالتأكيد على قرارات مجلس الجامعة السابقة الخاصة بضرورة اسناد عملية المفاوضات الجارية إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، بالإضافة إلي القرار رقم ٩٠٤ وقرارات الشرعية الدولية وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة.
- دعوة الدولتين راعيتي عملية السلام إلى العمل الجاد لوقف تدهور العملية السلمية بعد الممارسات الإسرائيلية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة علي ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.
- التأكيد على دعوة مجلس الأمن الدولي وبصفة خاصة الدولتين راعيتي مؤتمر السلام إلي العمل علي تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠، المتعلق بتفكيك المستوطنات القائمة واعتبار هذه المستوطنات عقبة جدية أمام تحقيق السلام الشامل والعادل.
- تحميل السلطات الإسرائيلية مسؤولية الجرائم والممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها قوات الجيش وجماعات المستوطنين خاصة مذبحة الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل والمطالبة بنزع سلاح المستوطنين خاصة مذبحة الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل والمطالبة بنزع سلاح المستوطنين الإسرائيليين بصفة فورية.
- الدعوة إلى سرعة تنفيذ بنود قرار مجلس الامن رقم ٩٠٤ خاصة البند المتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع انحاء الأرض المحتلة، وايجاد الآلية المناسبة لبلوغ هذه الغاية عن طريق تشكيل قوة دولية. كما يدعو المجلس إلى تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة علي المواطنين في الأراضي الفلسطينية

العربية المحتلة لضمان عدم تكرار الجرائم والمذابح التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية وجماعات المستوطنين.

- الإعراب عن القلق والأسف الشديدين لإقدام فرنسا على توقيع اتفاقية عسكرية وأمنية مع إسرائيل، وما قد يعنيه ذلك من دعم لمواصلة احتلال إسرائيل للأراضي العربية بواسطة القوة في الوقت الذي تتوجه فيه الجهود الدولية للمساهمة في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.
- تكليف الأمين العام اجراء ومتابعة الاتصالات اللازمة لتنفيذ هذا القرار [٤١].

وبالفعل تم عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ بناء علي طلب الجماهيرية الليبية لبحث موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل بعد أن تعالت الأصوات الإسرائيلية والغربية تطالب بإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بعد توقيع "اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي، وقد كان رأي مجلس الجامعة أن قرار المقاطعة تم فرضه لأسباب متعلقة باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأراضي العربية وأيضاً معارضة قيام دولة فلسطين، وفي حين زوال هذه الأسباب، ففي هذه الحالة يمكن التحدث عن أنهاء المقاطعة الذي هو وثيق الارتباط بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وتطبيق قرارات الشرعية، كما قام الأمين العام للجامعة بتوجيه خطاب إلي مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣ رداً علي خطاب المجلس إلي سيادته بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٣ والذي تضمن "المطالبة بأنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وقدر سيادته بتوضيح وجهة النظر العربية حول الموضوع وارتباط ازالة المقاطعة بتطورات عملية السلام وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة والتواصل إلي الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[٤٢].

وبخصوص هذا الموضوع "المقاطعة العربية لإسرائيل" _الذي ثار بعد اتفاق أوسلو_ جاءت أفكار بيريز للتزامن مع مطالبة أطراف أخري دولية بإلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، وتشجيع التعاون الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية، ثم انتقلت هذه المطالبة إلي عدد من الأوساط العربية نفسها قبل أن تتعهد إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي أقرتها المواثيق والقرارات الدولية. وما أن تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ للحكم الذاتي الانتقالي حتى نشطت وسائل الاعلام الاميركية والإسرائيلية في الدعوة إلى

الغاء المقاطعة العربية. بل والغاء كافة أشكال المقاطعة الأخرى لأهداف سياسية واقتصادية، بل أرادات التأكد من اتجاه العرب نحو التطبيع. بل وتم النظر إلي اتفاق أوسلو علي أنه يندرج _في بعض مضامينه_ ضمن الجهود الإقليمية والدولية لإلغاء المقاطعة العربية، والتمهيد لإقامة سوق شرق أوسطية، ثم تبعتها بعد ذلك كافة الدوائر الدولية الغربية في إطار ضغط مستمر علي العرب شعوباً وحكومات (٤٣).

وعلي جانب الجامعة العربية بدت الحيرة ظاهرة وواضحة في أوساط الجامعة، وكل ما أعتمده مجلس الجامعة في هذا الشأن هو عدم إدراج موضوع المقاطعة على جدول أعماله في الدورة المئة التي انعقدت في القاهرة يوم ٢١ سبتمبر ١٩٩٣. إضافة إلى تضارب المواقف الرسمية حيال طريقة التعامل مع هذه المسألة، وهكذا تصدعت الجبهة العربية حيال موضوع المقاطعة، فضلاً عن التردي العام الذي ضرب أوصال النظام العربي بسبب حرب الخليج الثانية، وساد ضياع عام في المواقف الرسمية من هذا الموضوع الحيوي الذي كان سلاحاً مادياً ومعنوياً في يد العرب، علي رغم ما حصل في هذه الفترة من ثغرات. ظل السؤال المطروح هو :طالما أن الحكومات العربية سلكت درب التسوية السلمية، فلماذا لم تتفق على خطة مشتركة بشأن المقاطعة من خلال جامعة الدول العربية؟ بل والمراقب والملاحظ يجد هناك هدراً مجانياً _كبيراً_ لمكامن القوي العربية في إطار الضياع العام الذي ساد وسيطر على المنطقة العربية. وتجسدت هذه الحالة داخل أروقة الجامعة العربية في وضع مأساوي، إذ لأول مرة في تاريخ الجامعة يختلف وزراء الخارجية العرب علي المواقف من إسرائيل، ولم يتمكن مجلس وزراء الخارجية من الاتفاق على أن إسرائيل هي عدو مشترك، فقد كانت مفارقة مؤثرة حقاً؛ حيث نهضت الجامعة حين كانت قضية فلسطين قضية العرب الأولي، ثم تصل إلي هذا المنحدر بعد ما تراجعت القضية واختلف العرب علي تحديد العدو! (٤٤).

كما أشار الأمين العام في خطابه الموجه إلي مجلس جامعة الدول العربية في الدورة الأولي بعد المائة إلي تطور مسيرة السلام التي أيدها مجلس الجامعة الموقر بقراره رقم ٥٠٩٢ لعام ١٩٩١، وما تميز به موقف المفاوض العربي بأن "جعل هدف اقامة السلام خيارا استراتيجياً، وبأنه في هذا الاطار جاء لقاء الرئيس "حافظ الأسد" بالرئيس كلينتون في جنيف في السادس عشر من شهر يناير ١٩٩٣. ليؤكد ما سلكته مسيرة السلام. إلا أنه أكد الأمين علي أن ممارسات إسرائيل اللاإنسانية قد أثرت سلبياً علي مسارات التفاوض وهدف اقامة السلام، والتي بلغة ذروتها بالاعتداء

الوحشي علي المصلين في المسجد الإبراهيمي، وما أدت إليه من تصاعد عمليات العنف وتكرار مذبحة الخليل بأشكال مختلفة، وفي مواضع شتي من الأراضي المحتلة، وكذلك استمرار احتلالها للجولان العربي السوري، والجنوب اللبناني الذي يتعرض لغارات جوية وبرية بصفة مستمرة، فضلاً عن مماطلتها في عملية التفاوض، وعدم التزامها بمواعيد حددها اعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي عندما وصفتها بأنها غير مقدسة، وبالفعل كل هذه الاساليب والممارسات من جانب إسرائيل أوجدت مشاكل حقيقية أمام عملية السلام، مؤكداً علي أن هذه المشاكل ستظل قائمة ما لم تتوافر شروط اعادة الثقة، وما لم تتوقف إسرائيل عن تهربها من التزامات السلام، وما تستوجبه هذه الالتزامات من حقوق مشروعه للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة علي كامل ترابه الوطني، والانسحاب الكامل من الجولان العربي السوري والجنوب اللبناني تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥[٤٥].

ولقد أكد الأمين العام أنه على الجانب الأخر العربي فقد أعلن عن تمسكه بتحقيق السلام الشامل والعادل وفق قرارات الشرعية العربية والدولية، الا أن العائق هو الممارسات الإسرائيلية التي أوضحت ضرورة مسارعة مجلس الأمن الدولي بتنفيذ قراره رقم ٩٠٤، وتوفير الحماية المناسبة للسكان الواقعين تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي، ولقد رأي الأمين العام أنه إذ اتم اتخاذ مجموعة من التدابير سوف توفر الحماية المطلوبة وهي:

أولاً: نزع أسلحة المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة نزعا كاملا وشاملاً.

ثانياً: تفكيك وازالة جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠.

ثالثاً: الالتزام بتطبيق اتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين المكملين لها عام ١٩٧٧

رابعاً: الاسراع في اقامة وجود دولي فعال في الأراضي المحتلة"[٤٦].

ولقد أكد الأمين العام علي أن الأمانة العامة أصدرت بياناً عقب صدور القرار ٩٠٤ تضمن هذه النقاط مع التأكيد علي عروبة القدس، كما تحدت واستهانت بكل القرارات الدولية التي اعتبرت اجراءات الضم وما يترتب عليها من اجراءات أخري باطلة وغير شرعية، كما أشار الأمين إلي أنه أصدر توجيهاته إلي وفد الجامعة العربية في نيويورك بتكثيف اتصالاته مع المجموعة العربية ورئيسها، وعلي هذا قررت المجموعة العربية تكليف ترويكا عربية من السادة السفراء رؤساء

المجموعة العربية لمقابلة المندوب الدائم الأمريكي وكذلك تفويض وفد جمهورية مصر العربية بإعداد مشروع رسالة باسم المجموعة العربية تعبر عن الموقف العربي الموحد بالنسبة للقدس، ترسل بعد اعتمادها إلي الامين العام للأمم المتحدة ولرئيس مجلس الأمن لإصدارها وتوزيعها كوثيقة رسمية(٤٧).

يتضح مما سبق أن القضية الفلسطينية حظيت باهتمام الجامعة العربية بعد قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٤ خصوصاً في ظل الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية، وعدم تنفيذها لالتزاماتها المترتبة عليها في اتفاق أوسلو الموقع بينها وبين السلطة الفلسطينية، فأدانت الجريمة الإسرائيلية البشعة في الحرم الإبراهيمي التي وقعت في ٢٥ فبراير ١٩٩٤، كما وسعت الجامعة لتصدي لهذه الانتهاكات من خلال دعم الشعب الفلسطيني، وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأنسان في الأراضي الفلسطينية، ومخاطبة المجتمع الدولي ودعوته للتصدي لهذه الانتهاكات، كما رفضت الاستيطان الإسرائيلي(٤٨).

وعند تقييم اتفاق أوسلو، نجد أن هذا الاتفاق هو أدني حتي من الحقوق التي أعطاها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ للشعب الفلسطيني. بل هناك من نظر إلي أصوله وفروعه، وبأنه بإيجابياته وسلبياته انما تسجيل وانعكاس للحال الذي وصل إليه الصراع العربي – الإسرائيلي، وبيان لهذا الحال، وشاهد علي المتغيرات التي دخلت علي هذا الصراع، فكان من الضروري قبول مواقف وأوضاع كانت في الاصل مرفوضة فباتت الآن مقبولة بفعل وسبب هذه المتغيرات، بل وكانت من شأنها قبول سقف للمطالب الفلسطينية أدني بكثير من ذلك الذي درجت عليه حركة التحرير الفلسطينية، وقبول سلوك مسافة طويلة وعره بين المنظمات المعتمدة والغايات المنشودة، وهو بذلك انقلاب في استراتيجية منظمة التحرير من قضيتها الكبرى(٤٩).

ويمكن القول أنه لم يأتي بخير علي الشعب الفلسطيني، ولكن رأي السيد "محمود عباس" أبو مازن" الذي لقب بوصفه "مهندس" اتفاق أوسلو أنه لو عاد الزمن به مرة أخري لقام بتوقيع الاتفاق نفسه، مشدداً علي كونه في مصلحة الشعب الفلسطيني، وبأنه الخيار الأنسب لشعب الفلسطيني، بل واصر في هذا الوقت علي التأكيد أنه مشي ويمشي في الاتجاه الصحيح (٥٠).

ونجد أنه بعد توقيع اتفاق أوسلو أصبح مجرد ذكره مأسوية في الذاكرتين العربية والفلسطينية علي حد سواء، وبأنه جزءاً من مأساويته المستمرة يتمثل بانعدام القدرة علي الخروج من حالة

المراوحة في المكان، وفي اعتماد الخيارات البائسة نفسها للحصول علي نتائج أسوأ وأسوأ في كل مره، وعلي هول ما خلفه الاتفاق فمن اللافت للانتباه أنه في ذكري توقيع الاتفاق الذي تم تصويره "كحل تاريخي "للقضية الفلسطينية فانه يتزامن مع تهديدات السلطة الفلسطينية بوقف العمل به، وحتي بالانسحاب منه [٥١].

كما يمكن القول أن هذا الاتفاق _الذي يدور الجدل حول صاحبه وقائدة ومرجعه أنه "مصالحة تاريخية" جري فيها تبادل الاعتراف الرسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبأنه اعتراف تم بشكل منفصل عن "اتفاق المبادئ" ووضعت لهذا الاعتراف شروط لم تنفذ، مما يؤكد أن "المصالحة التاريخية" لم تنجز بعد، إذ ليس هناك مصالحة تاريخية مشروطة لأنها تأتي لتلغي، أو لتقدم حلاً للشروط المتبادلة، والأهم من هذا كله فأن "اتفاق المبادئ" هذا وباعتباره اتفاقاً مرحلياً لمدة خمس سنوات، فقد خلف ورائه ثلاث موضوعات للتفاوض حول الحل النهائي للقضية الفلسطينية[٥٢]، هي: اللاجئون والمستوطنات والقدس، وبمجرد وجود هذه القضايا الثلاث موضع خلاف بين الطرفين، وهي مواضيع الصراع الحقيقي بينهما منذ عقود، وبالتالي فان الحديث عن "مصالحة تاريخية" يصبح حلماً أكثر مما هو واقع، بل وإنها حين تغيب عن جوهر أي اتفاق بين شعبين يحتدم بينهما خلاف مصيري تاريخي، فإن الاتفاق لن يكون في أحسن أحواله أكثر من كونه "تسوية سياسية" من المحتمل أن يتجدد الصراع بعدها، بغض النظر عن الشكل قد يتجدد فيه[٥٣].

وفي اطار التقييم لهذا الاتفاق الذي عرف باسم "غزة – أريحا أولاً، فهناك من رأي أنه كارثي، وبأنه خلف انعكاسات مدمرة علي القضية الفلسطينية، وهناك نجد أنه قدم نموذجاً علي محصلة التفاوض في ظل غياب الأسس المتماسكة واستبعاد للاطار العربي الحاضن، وأيضاً استحكام الاطار الدولي بكل ما فيه من خلل لمصلحة الجانب الأمريكي الداعم لإسرائيل فقط [٥٤].

وهذا يرجع إلي أن عملية التسوية السياسية للصراع بدأت في اطار وضع عربي متردد وواقع دولي يعطي للولايات المتحدة قيادة أدوات الانفراد بإدارة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، بل واستمر ذلك قائماً حتي خرج الجانب الفلسطيني علي هذه الاسس عبر قبول المفاوضات سرية في أوسلو، وبالتالي سارت عملية التسوية وفق مرجعية ميزان القوة، أي وفق الرؤية الإسرائيلية، وانتهي عملياً التنسيق العربي الذي كان يحول دون انفراد إسرائيل بكل طرف عربي علي حدة، ومن ثم كان منطقياً أن يجني الجانب الفلسطيني ثمرة الدخول في آلية المفاوضات السرية بعيداً عن مظلة

التنسيق العربي فجاء "اتفاق أوسلو" ليحقق لإسرائيل أكثر مما كانت تريد، وجاءت "محصلة أوسلو" هي طمس حقوق الشعب الفلسطيني، ونهاية لتنسيق العربي(٥٥).

والمدقق في نصوص اتفاق أوسلو وسلوك الحكومات الإسرائيلية علي مدار السنوات الخمس التالية لتوقيع الاتفاق، يجد أن هذا الاتفاق حقق لإسرائيل أكثر مما كانت تريد من أجل تنفيذ رؤيتها بالكامل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، فمن ناحية استبعد قرارات الشرعية الدولية كأساس للتفاوض، فقد جرت المفاوضات وفق ميزان القوة بين الطرفين، ولأن الاتفاق استبعد الأمم المتحدة وأي مظلة دولية متماسكة لرعاية المفاوضات، وقصرها علي واشنطن، وموسكو فقط، ولان الأخيرة كانت في حالة تدهور شديد وتسعي لمقايضة مواقفها تجاه المشاكل الاقليمية لقاء ما كانت تتوهمه القيادة السوفيتية، ثم الروسية من مساعدات غربية للتحول إلي دولة ليبرالية علي الطراز العربي.

ومن أجل ذلك انفردت واشنطن عملياً برعاية المفاوضات وضمان ما يترتب عليها من اتفاقات، ولأن العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ذات طبيعية استراتيجية مركبة، فقد تحول الدور الأمريكي الراعي رسميا إلي طرف داعم وقوي للجانب الإسرائيلي ومساير لطروحاته مهما كانت تتجاوز ما جري الاتفاق عليه. ترتب أيضاً علي انفراد الولايات المتحدة برعاية المفاوضات من الناحية العملية، غياب الالتزام بتوقيتات زمنية محددة لتنفيذ الاتفاقات (٥٦).

وبالتالي من الممكن تسجيل الملاحظات التالية على الاتفاق وما ترتب عليه على مدار السنوات الخمس التالية علي توقيعه في أنه:

أ- جاء ليرحل القضايا الجوهرية إلى مرحلة متأخرة من المفاوضات، حيث جري النص علي تأجيل التفاوض حول قضايا القدس، اللاجئين، المستوطنات، وأيضاً الشكل الذي ستأخذه الأراضي الفلسطينية إلي ما سمي بالمرحلة النهائية التي نص الاتفاق علي أن تبدأ في أقصي تقدير فيما لا يتجاوز السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، وهو الامر الذي لم يحدث.

ب-مواصلة آلية المفاوضات السرية لتسوية قضايا مصيرية، فإذا كان الاتفاق قد قضي بترحيل القضايا الجوهرية إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، فقد قبل الجانب الفلسطيني بالدخول مبكراً في مفاوضات سرية للتوصل إلي اتفاقات حول بعض القضايا النهائية وفي مقدمتها قضية القدس.

ج_ تفتيت الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة في الوقت الذي تؤكد فيه مبادئ القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، عدم جواز احتلال أراضي الغير بقوة السلاح وعدم الاعتراف بكافة الاجراءات التي تقوم بها دولة الاحتلال. الأمر الذي يعني أن الشعب الفلسطيني له كامل الحقوق في استرجاع ترابه الوطني بالكامل، ولقد وفاق الجانب الفلسطيني عبر صيغة أوسلو على الطرح الإسرائيلي الرامي إلى تجزئة أراضي الضفة والقطاع والتعامل معها بمنطق التجزئة، كل قطعة بحسب ما لدي الجانب الإسرائيلي تجاهها من ادعاءات تاريخية دينية أو تصورات أمنية أو مطامع اقتصادية أو رؤي ديموغرافية، وقد انعكس ذلك في نص الاتفاق علي تقسيم أراضي الضفة والقطاع.

د- استمرار مخططات الاستيطان والتهويد: في الوقت الذي تعتبر فيه أراضي الضفة والقطاع "أراض محتلة" كانت تجري محاولة للتوصل إلي صيغة لتحريرها عبر المفاوضات، حيث خلي اتفاق أوسلو تماماً من أي التزام إسرائيلي بعدم تغيير الطابع الجغرافي والديموغرافي فيها، بل ويحفل ملف الصراع العربي – الإسرائيلي بقرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، تؤكد علي رفض كافة السياسات الإسرائيلية _سياسات السلطة القائمة بالاحتلال_ الرامية إلي تغير البنية الجغرافية والديموغرافية للإقليم الخاضع للاحتلال أي الضفة والقطاع بعد عام ١٩٦٧ وفي القلب منها مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومن هنا يمكن القول أن الجانب الفلسطيني الذي سلك طريق أوسلو "السري" في البداية أسقط النص علي هذا الجانب صراحه، وترك القضية للتوظيف الإعلامي من حين إلي آخر

هـ- تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني وتصعيد احتمالات الصراع الداخلي على الرغم من تأييد نسبة كبيرة من سكان الضفة والقطاع للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي بعد توقيعه آملاً في بدء آلية تحرير الأرض ورحيل قوات الاحتلال، إلا أن مراوغات الحكومة الإسرائيلية والضغط على السلطة الوطنية لقمع القوي السياسية المعارضة للاتفاق تحت مسمي "مكافحة الإرهاب" أدي إلي تبلور الانقسام في صفوف الشعب الفلسطيني([٥٧]). وبالتالي جاء الاتفاق ملبياً لحاجات العدو الصهيوني، واستمر بفضل الاستعداد الدائم من السلطة لتلبية تلك الحاجات. ففي واقع الأمر استمر الحديث عن أوسلو حتى بعد انعقاده لفترات طويلة حول مناقبه ومثالبه وكأنه مازال طازجاً ومعروضاً للحوار، بل واستمر تقيمه والقناعة العربية بصحة خط أوسلو([٥٨]).

انتهي اتفاق أوسلو، لتستمر من بعده العملية السلمية لتشهد العديد من الاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولكن عدم الالتزام بتطبيق هذه الاتفاقيات كان بمثابة العنوان العريض للموقف الإسرائيلي، ومع تمسك الجامعة بالأسس العريضة لسلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، مع تأكيد القادة العرب بأن السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، وهذا يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس العربية _باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي_ وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢،٣٣٨،٤٢٥، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلي هذه الأسس دعت إلي استئناف المفاوضات علي كافة المسارات، ولقد تابعت الجامعة سير عملية التسوية في هذه الفترة، من خلال مجلس الجامعة وأصدرت العديد من القرارات المتتالية، تعليقاً منها علي سير المفاوضات، ولمتابعة مدي تطبيق الاتفاقات الموقعة بين الجانبين علي الأرض، ومدي التزام الجانب الإسرائيلي بهذه الاتفاقات، وعرفت هذه الفترة بفترة ما بعد أوسلو، وقد تضمنت هذه الفترة توقيع العديد من الاتفاقات بين الجانبين، كما وتميزت بجولات المفاوضات الكثيفة أيضاً التي تلت التوقيع علي هذه الاتفاقات(٥٩).

يتضح مما سبق مدي ترحيب الجامعة بتوقيع اتفاق أوسلو، وما قامت بتقديمه من كافة سبل الدعم السياسي للسلطة الفلسطينية، موجهة الدعوة للمجتمع الدولي لدعم السلطة الفلسطينية حتي يتثنى لها القيام بمهامها المنوطة بها، كما ناشدت الجامعة المجتمع الدولي، وخاصة الدولتين الراعيتين لعملية السلام من أجل التصدي للتسويف والمماطلة الإسرائيلية في تطبيق الاتفاقات التي تم التوقيع عليها، كما وأدركت الجامعة سوء النوايا الإسرائيلية تجاه عملية السلام، حيث وجهت نداءها إلي الإدارة الأمريكية، حتي تمارس مزيداً من الضغط علي الحكومة الإسرائيلية، لكي تفي بتعهداتها والتزاماتها التي وقعت عليها، وأمام هذا التسويف والمماطلة، لم تجد جامعة الدول سبيلاً سوي دعمها للموقف الفلسطيني، والتأكيد علي حقوقه الوطنية الثابتة(٦٠).

الخاتمة:

أكدت الدراسة علي مدي أصرار الشعب الفلسطيني علي تقرير مصيرة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف تحت رعاية الجامعة العربية رغم التعنت الإسرائيلي السافر، وألقة

الضوء علي جهود الجامعة في هذه الفترة ومجهودات أمين عام الجامعة من أجل أرجاع الحقوق إلي أهلها.

وتوصلت الدراسة إلي أنه علي الرغم مما شكله اتفاق أوسلو من محاولة وخطوة نحو تهدئة الاجواء الساخنة علي الصعيد الفلسطيني والعربي . إلا أنه للاسف الشديد لم يغير من الوضع الإسرائيلي السيئ _ التي لا سلام لها ولا سلام معها ولا عهد لها_ الرافض لإقامة دولة فلسطين، وهذا ما اتضح في اتفاق اوسلو الاول والثاني بل وفي كل الاتفاقيات بين إسرائيل والعرب إلي الآن.

أوضحت الدراسة إلي أنه علي الرغم من الموقف الإسرائيلي، إلا أن اتفاق اوسلو كان خطوة جيدة وتحرك عربي فعال في طريق السلام، ودليل قوي علي مدي تشجيع الجامعة لتحركات السلام ومناصرتها لها من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق (أوسلو) أو اتفاق (غزة – أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني.

المصدر: يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص ٨٧٤ – ٨٧٩.

نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق «أوسلو» أو اتفاق «غزة ـ أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني»(*).

(السفير، بيروت، ١/٩/١٩٩٣)

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية

تتفق حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، أنه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادئ التالية:

البند الأول: هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية. المجلس المنتخب المجلس «للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

البند الثاني: إطار عمل للمرحلة الانتقالية

إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الانتقالية منصوص عليه في إعلان المبادئ هذا.

(*) تم التوصل إلى الاتفاق خلال مفاوضات سرية عقدت في اوسلو بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في ١٩/٨/١٩٩٣. وقد وزعته وكالة فرانس برس في القدس المحتلة نقلاً عن صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية.

١

ملحق رقم (٢)

(٧)

في مجال القضية الفلسطينية
والصراع العربي الاسرائيلي

ـ أ ـ

جهود السلام

ان مجلس الجامعة ،

تأسيسا على مداولات اللجنة السياسية حول الموضوع وما أوصت به ،

واذ يرحب بالجهود المبذولة لعقد مؤتمر دولي للسلام وصولا الى سلام شامل وعادل للصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين ، على اساس مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك قراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

يقرر

١ ـ دعم مواقف الاطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين في جميع مراحل عملية السلام ، ومساندة مواقفها سياسيا واعلاميا وفي كافة المجالات الاخرى من اجل التوصل الى الحل العادل المنشود .

٢ ـ دعوة الاطراف العربية الخمسة المعنية مباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين (الاردن ، سورية ، فلسطين ، لبنان ، مصر) الى اجراء التنسيق والتشاور فيما بينها من اجل ايجاد موقف موحد بغية التوصل الى سلام شامل وعادل يستند الى الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و٣٣٨ (١٩٧٣) .

٣ ـ تكليف الامين العام بمتابعة اتصالاته العربية بهدف تنسيق المواقف من اجل دعم الجهود المبذولة للتوصل الى الحل السلمي والشامل والعادل للصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبادئ الشرعية الدولية واطلاع المجلس على نتائج مشاوراته .

(ق رقم ٥٠٩٢ – د.ع (٩٦) جـ ٣ – ١٩٩١/٩/١٢)

ملحق رقم (٣)

(٢)

فى مجال القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلـــى

ـ أ ـ

تطورات القضية الفلسطينيـــة

ان مجلس الجامعة ،

بعد اطلاعه :

ـ على مذكرة الامانة العامة ،

ـ وعلى توصية لجنة الشئون السياسية ،

ـ واذ يؤكد على قراراته السابقة فى هذا الشأن .

يقـــرر (١)

١ـ مساندة جهود السلام التى تستهدف تحقيق التسوية الشاملة للقضية الفلسطينيـــة والصراع العربى الاسرائيلى على أساس مبدأ الارض مقابل السلام ومبادئ وقـــرارات الشرعية الدولية بما فى ذلك قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢(١٩٦٧)و رقـــــــم ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢ـ دعم جهود الدول العربية المشاركة فى عملية السلام ومساندة مواقفها سياسيـــا واعلاميا وفى جميع المجالات.

٣ـ التنديد بمواصلة اسرائيل لسياسة القمع والعقاب الجماعى واهدار حقوق الانسان فـــى الاراضى الفلسطينية المحتلة. وهى السياسة التى ادانتها المنظمات الدولية ولجـــان حقوق الانسان والتحذير من خطورتها سواء بالنسبة الى الامن والاستقرار فى المنطقـــة أو عملية السلام الجارية الآن.

(ق. رقم ٥٢٧١ – د.ع. (٩٩) – جـ ٤ – ١٩ /٤ / ١٩٩٣)

ملحق رقم (٤)

(٤)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلى

- ١ -

تطورات القضية الفلسطينية

أصدر المجلس البيان التالى :

" بعد أن استمع مجلس الجامعة الى بيان الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات باهتمام، وناقش تطورات عملية السلام ، واستعرض الجهود التى بذلتها الوفود العربية على مختلف المسارات من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم(وفق قرار مجلس الجامعة رقم ٥٠٩٢ الصادر فى دورة سبتمبر عام ١٩٩١) ، يؤكد المجلس أن السلام الشامل والعادل والدائم يجب ان يستند الى قرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ وقرارات الشرعية الدولية وأن يحقق الانسحاب الاسرائيلى من كافة الأراضى العربية المحتلة وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشريف والجولان وجميع الأراضى اللبنانية والأردنية المحتلة ، وبما يفتح صفحة جديدة فى تاريخ الشرق الأوسط ويمكن شعوب المنطقة من العمل لتحقيق التنمية والتطور والازدهار.

وفى هذا الاطار يعتبر المجلس الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى خطوة اولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام ، ينبغى أن تستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات وتضمن انسحاب اسرائيل من كامل الجولان السورى المحتل ومن الأراضى اللبنانية والأردنية المحتلة . وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وفق قرارات الامم المتحدة ذات الصلة.

ويؤكد المجلس مجددا تضامنه الكامل مع الاطراف العربية المشاركة فى عملية السلام وعزمه على تكثيف جهوده من أجل دعم وتعزيز مسيرة السلام والاسراع فى انجاز الخطوات الاخرى على كافة المسارات ، ايمانا من المجلس بأن السلام الدائم لابد وأن يكون شاملا وعادلا ومستندا الى قرارات مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ والشرعية الدولية " .

(رقم ٥٣٢٢ - د. ع (١٠٠) - جـ ٢ -٢١ /٩ /١٩٩٣)

ملحق رقم (٥)

(٤)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي

ـ أ ـ

تطورات القضية الفلسطينية

ان مجلس الجامعـــة ،

بعد اطلاعـــه :

ـ على مذكرة الأمانة العامـة ،

ـ وعلى قراراته السابقة المتعلقة بهذا الشأن ،

ـ وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية ،

يقـــرر

١ ـ التأكيد على قرارات مجلس الجامعة السابقة الخاصة بضرورة استئناد عملية المفاوضـــات الجارية الآن الى قرارات مجلس الامن ارقام ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ ، بالاضافة الى القـــرار رقم ٩٠٤ وقرارات الشرعية الدولية وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلـة .

٢ ـ دعوة الدولتين راعيتي عملية السلام الى العمل الجاد لوقف تدهور العمليـــة السلميـــة بعد الممارسات الاسرائيلية الاخيرة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة وعلى رأسها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنـــي وعاصمتها القدس الشريف .

٣ ـ التأكيد على دعوة مجلس الأمن الدولي وبصفة خاصة الدولتين راعيتي موءتمر الســـلام الى العمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعـام ١٩٨٠ ، المتعلق بتفكيك المستوطنات القائمة واعتبار هذه المستوطنات عقبة جدية أمام تحقيق السلام الشامل والعادل .

(ق. رقم ٥٣٦٦ – د. ع. (١٠١) – جـ ٣ – ١٩٩٤/٣/٢٧

هوامش البحث:

(١) عدنان فضل الهندي، تطور دور جامعة الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية، مجلة الإسراء للمؤتمرات العلمية، جامعة الإسراء، العدد٥، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٣٢٤؛ رياض علي العيلة، تطور القضية الفلسطينية: التاريخي والاجتماعي والسياسي، منشورات جامعة الازهر، غزة، ١٩٩٨، ص١٥١؛ مي غيث، جامعة الدول العربية: الثابت والمتغير في سياسة الجامعة العربية تجاه القضية الفلسطينية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلد ١٩، العدد٥، ٢٠٢٢، ص٧٢،ص٧٤.

(٢) ألفت أحمد الخشاب، أثر قيام إسرائيل على العلاقات العربية- العربية (١٩٤٨-١٩٧٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٩٠، ص١٩٥.

(٣) نظام محمود بركات، مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين، شئون عربية، العدد ٤٨، ١٩٨٦، ص١٣٥.

(٤) إلا أنها بدأت في التواهن والضعف والتراجع شيئاً فشيء بعد توقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٩، وبدأت إسرائيل تمارس مزيد من الضغوط الإقليمية والدولية علي العرب حكاماً وشعوباً من أجل هدف واحد وهو تقبيل التطبيع وإلغاء المقاطعة الاقتصادية، وللارتضاء في نهاية المطاف بنظام شرقي أوسطية جديد أهم ملامحه إقامة سوق اقتصادية شرق أوسطية مشتركة. حسن الجبلي، عدنان السيد حسين، سلم أوسلو (الدولة – القضية الشرق أوسطية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٧٤-١٧٥.

(٥) مصطفي حماده، نظرة في المقاطعة العربية لإسرائيل، شؤون عربية، العدد ٢، ابريل ١٩٨١، ص ١١٠-١١٢؛ حسن الجبلي، المرجع السابق، ص١٧٤.

(٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦، ص١٤٤-١٤٥؛ نص بيانات مؤتمر قمة الجزائر (النهار، بيروت، ١٩٧٣/١١/٢٦)، الوثائق العربية لعام ١٩٧٣، الوثيقة رقم ٣٨٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦،ص٦٥٠-٦٥٣.

(٧) جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية في خمسين عاماً (١٩٤٥-١٩٩٥)، إدارة الإعلام بالأمانة العامة لجامعة لدول العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣١٨.

(٨) رباب يحي عبد المحسن، كامب ديفيد. خروج مصر إلي التيه، مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١١٦-١١٧؛ حسين السيد حسين معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وأثرها علي دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية العدد ١١٧-١١٨، يونيو ٢٠١٢، ص ٤٨٠-٤٨٢.

(٩) مجلس الشورى دور الانعقاد العادي السادس، تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي "عن موضوع مصر والعالم العربي ١٩٨٧"، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٧.

(١٠) خطاب الامين العام في افتتاح مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورة تمهيدية لمؤتمر القمة، تونس ١٩٧٩/١١/١٥، جامعة الدول العربية، خطب "الشاذلي القليبي" الأمين العام لجامعة الدول العربية ١٩٧٩، ١٩٨٥، ص٣١-٣٣؛ عبد الهادي بو طالب، نظرات في القضية العربية، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٨٧، ص١٦٧-١٦٨.

(١١) تمثل ذلك في إصدار القرار (ق٣٩٤٩/دع٧، ج٣ – ١٩٨٠/٩/١٥).

(١٢) جامعة الدول العربية، القرارات السياسية الخاصة بقضية فلسطين، الأمانة العامة، الإدارة العامة لشؤون فلسطين، ١٩٨٥، ص٩٩.

(١٣) انقسمت الدول العربية من وراء هذا المشروع، واعتبرت هذه القمة هي الاعنف في تاريخ القمم العربية الامر الذي جعل المملكة تسحب مبادرتها، وظهر للجميع أن مبادرة فهد هي السبب المباشر لانهيار القمة، ولكن المدقق

يجد ان جبهة الرفض هي ما يجب أن تلام لرغبتها في أرث القيادة العربية بعد غياب مصر، وهذه هي لعبة السياسية التي هي لعبة مصالح بدرجة الأولي.

(١٤) محمود عباس، مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٠٤؛ عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلي أوسلو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٧٤-٢٧٦؛ المغني، المرجع السابق، ص٦٢-٦٣.

(١٥) المغني، المرجع السابق، ص٦٥.

(١٦) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي ٩٦، ج٣، ١٩٩١/٩/١٢، الامانة العامة، القاهرة، ١٩٩١، ص٨.

(١٧) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي ٩٦، ج٣،ص ٧.

(١٨) عصمت عبد المجيد: دبلوماسي مصري، شغل منصب وزير خارجية مصر بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩١، ثم شغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠١. انظر: عبد القادر نابي، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، ٢٠١٥م، ص ٩٨.

(١٩) جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام عن أعمال الجامعة بين دورتي المجلس (٩٥،٩٦)وإجراءات المجلس، ١٩٩١/٩/١٠،، الامانة العامة، إدارة شئون مجلس الجامعة، ص١،٢.

(٢٠) خطاب الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية لأعمال مجلس جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية، الدورة السادسة والتسعين، القاهرة، ١٩٩١/٩/١٠، ص١.

(٢١) يوميات جامعة الدول العربية: شؤون عربية، العدد ٦٧، سبتمبر ١٩٩١، ص ١٩٦،٢٠٢-٢٠٣.

(٢٢) جيمس بيكر: سياسي أمريكي. شغل منصب رئيس موظفي البيت الأبيض ووزير الخزانة في عهد الرئيس رونالد ريجان وكان وزير الخارجية ورئيس أركان البيت الابيض مجددا في إدارة الرئيس جورج بوش الأب. انظر: عماد فؤاد، تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، مركز المنامة، المنامة، ٢٠١١م، ص ٦٥.

(٢٣) جامعة الدول العربية، مجلس جامعة الدول العربية الدورة العادية ٩٧، مارس ١٩٩٢، ص١.

(٢٤) المرجع نفسه، ص٢٧٤.

(٢٥) جامعة الدول العربية، مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي في دور انعقاده (٩٧)، مارس ١٩٩٢، ص٣.

(٢٦)جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام عن أعمال الجامعة بين دورتي المجلس ٩٦، ٩٧ واجراءات تنفيذ قرارات المجلس، القاهرة، ١٩٩٢/٣/١٦، خطاب الامين العام في الجلسة الافتتاحية للدورة العادية ٩٧ لمجلس الجامعة، ص٤-٦.

(٢٧) جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام عن أعمال الجامعة بين دورتي المجلس ٩٦،٩٧، ص١٧-٢٢.

(٢٨)جامعة الدول العربية، تقرير الامين العام عن أعمال الجامعة بين دورتي المجلس ٩٦،٩٧، ص٤.

(٢٩) (ق. رقم ٥٢١٦ – د.ع (٩٨) – ج ٣ – ١٩٩٢/٩/١٣).

(٣٠) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٩٨)، القاهرة، ١٢-١٤ سبتمبر ١٩٩٢.

(31) Geoffrey R. Watson, The Oslo Accords: International Law and the Israeli-Palestinian Peace Agreements , Oxford University Press; 2000,p.23.

)[32] (European Community Statement by the Commission of the European Community to working group on Refugees, Oslo, 11.5.1995.

(٣٣) جامعة الدول العربية، مجلس جامعة الدول العربية، الدورة العادية ١٠٠، ص ٥؛ لمزيد من التفاصيل انظر: نايف حواتمه، أوسلو والسلام الآخر المتوازن، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨، ص٩٦-٩٧؛ محمود عباس(ابو مازن)، طريق اوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٣١.

(٣٤) المغني، المرجع السابق، ص٦٥؛ نايف حواتمه، المرجع السابق، ص ٩٧.

(٣٥) خطاب أحمد عصمت عبد المجيد (الأمين العام لجامعة الدول العربية) في افتتاح أعمال مجلس جامعة الدول العربية (الدورة المائة)، القاهرة في ١٩ سبتمبر ١٩٩٣: جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام عن أعمال الجامعة بين الدورتين (٩٩-١٠٠) وإجراءات تنفيذ قرارات المجلس، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٣، ص ٢-٥.

(٣٦) انظر نص القرار (ق. رقم ٥٣٢٢ – د.ع (١٠٠) – ج٢ – ١٩٩٣/٩/٢١): المصدر نفسه، جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (١٠٠)، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٣، ص؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، البيان الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية حول اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي (اتفاق أوسلو) للحكم الذاتي الفلسطيني، القاهرة، ١٩٩٣/٩/٢١، الوثيقة رقم ١٠٤، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد١٦، خريف ١٩٩٣،ص ٨٩٦.

(٣٧) جامعة الدول العربية، مشروع جدول الأعمال لمجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (١٠١)، القاهرة، مارس ١٩٩٤، ص ١٩- ٢٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٠-٢١.

(٣٩) جامعة الدول العربية، مشروع جدول الأعمال لمجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (١٠١)، ص٢١.

(٤٠) (ق رقم ٥٣٦٦- د.ع(١٠١)- ج٣-١٩٩٤/٣/٢٧).

(٤١) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (١٠١)، القاهرة، مارس ١٩٩٤، ص ٤-٥.

(٤٢) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (١٠١)، ص٢٤؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية (١٩٨٩-١٩٩٣)، حديث صحافي مع "عصمت عبد المجيد" الأمين العام لجامعة الدول العربية حول الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني (اتفاق أوسلو) والمقاطعة العربية لإسرائيل والعلاقات العربية – العربية (الاقتصاد والأعمال، بيروت، العدد ١٦٨، ديسمبر ١٩٩٣)، الوثيقة رقم (١٠٩)، ص ٩٠٥.

(٤٣)الجبلي، المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٥، ص١٧٧.

(٤٤) المرجع نفسه، ص ١٧٥-١٧٧.

(٤٥) جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام عن أعمال الجامعة بين الدورتين (١٠٠-١٠١) وإجراءات تنفيذ قرارات المجلس، القاهرة، مارس ١٩٩٤، ص ٣-٥.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥-٦.

(٤٧)جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام عن أعمال الجامعة بين الدورتين (١٠٠-١٠١) وإجراءات تنفيذ قرارات المجلس، ص ٦-٧.

(٤٨)الهندي، المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(٤٩) المرجع نفسه، ص١٢،ص٢٧.

(٥٠) نافذ أبو حسنة، عبثية الاستمرار في طريق أوسلو، المستقبل العربي، السنة ٤٢، العدد ٤٨٧، سبتمبر ٢٠١٩، ص٧.

(٥١)المرجع نفسه، ص٨.

(52) Lex Takkenberg, The Status of Palestinian Refugees in International Law. Clarendon Press, 1998.P. 83.

(٥٣) الحسن، المرجع السابق، ص١٠٢.

(٥٤) عماد جاد، المرجع السابق، ص٢٧٦.

(٥٥) المرجع نفسه، ص٢٧٣-٢٨٣.

(٥٦) عماد جاد، المرجع السابق، ص٢٧٨.

(٥٧)أبو حسنة، المرجع السابق، ص٨؛ جاد، المرجع السابق، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٥٨)أبو مازن، بعد ثلاث سنوات علي أوسلو يتذكر ويتحدث عن الوضع الراهن، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠،ص ٤٨.

(٥٩) المغني، المرجع السابق، ص ١٠١-١٠٢.

(٦٠)المرجع نفسه، ص١١٢.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق والقرارات والتقارير:

- جامعة الدول العربية، تقرير عن أعمال الأمانة العامة بين دورتي المجلس السابعة والسبعين والثامنة والسبعين، الدورة العادية الثامنة والسبعون لمجلس الجامعة، ص٤؛ مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها، مؤتمر القمة العربي الثاني عشر، سبتمبر ١٩٨٢.
- جامعة الدول العربية، القرارات السياسية الخاصة بقضية فلسطين، الأمانة العامة، الإدارة العامة لشؤون فلسطين، ١٩٨٥.
- جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي السابع والثمانين علي مستوي أصحاب المعالي وزراء الخارجية، تونس، ٦ أبريل ١٩٨٧.
- الجامعة العربية، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها (١٩٦٤-١٩٩٠)، مؤتمر القمة العربي غير العادي (الجزائر)، ٧-١٩٨٨/٦/٩.
- جامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها (١٩٦٤-١٩٩٠)، مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء ٢٣-١٩٨٩/٥/٢٦.
- جامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها (١٩٦٤-١٩٩٠)، مؤتمر القمة العربي غير العادي في بغداد، ٢٨-١٩٩٠/٥/٣٠.
- الجامعة العربية، مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (٩٥) المنعقدة علي المستوي الوزاري في ١٩٩١/٥/١٥.
- جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي ٩٦، ج٣، ١٩٩١/٩/١٢، الأمانة العامة، القاهرة، ١٩٩١.
- جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام عن أعمال الجامعة بين دورتي المجلس (٩٥،٩٦) وإجراءات المجلس، ١٩٩١/٩/١٠.
- جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام عن أعمال الجامعة بين دورتي المجلس ٩٦،٩٧ واجراءات تنفيذ قرارات المجلس، القاهرة ١٩٩٢/٣/١٦.
- جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٩٨)، القاهرة، ١٢-١٤ سبتمبر ١٩٩٢.

- جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٩٩)، القاهرة، مارس/ ابريل ١٩٩٣.
- جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (١٠٠)، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٣.
- جامعة الدول العربية، مشروع جدول الأعمال لمجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (١٠١)، القاهرة، مارس ١٩٩٤.
- جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية في خمسين عاماً (١٩٤٥-١٩٩٥)، إدارة الإعلام بالأمانة العامة لجامعة لدول العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
- جامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها (١٩٤٦-١٩٩٠)، البيان الختامي "نص مشروع السلام العربي" لمؤتمر القمة العربي الثاني عشر، (١٩٨١/١١/٢٥-١٩٨٢/٩/٦)،الأمانة العامة، تونس، ١٩٩٦.
- خطاب الأمين العام في افتتاح مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورة تمهيدية لمؤتمر القمة، تونس ١٩٧٩/١١/١٥، جامعة الدول العربية، خطب "الشاذلي القليبي" الأمين العام لجامعة الدول العربية ١٩٧٩.
- خطاب أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية لأعمال مجلس جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية، الدورة السادسة والتسعين، القاهرة، ١٩٩١/٩/١٠.
- خطاب أحمد عصمت عبد المجيد (الأمين العام لجامعة الدول العربية) في افتتاح أعمال مجلس جامعة الدول العربية (الدورة المائة)، القاهرة في ١٩ سبتمبر ١٩٩٣.
- مجلس الشورى، دور الانعقاد العادي السادس، تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي "عن موضوع مصر والعالم العربي ١٩٨٧"، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٦.
- نص بيانات مؤتمر قمة الجزائر (النهار، بيروت، ١٩٧٣/١١/٢٦)، الوثائق العربية لعام ١٩٧٣، الوثيقة رقم ٣٨٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦.
- يوميات جامعة الدول العربية، (٣-١٩٩٠/٥/٤، شؤون عربية العدد ٦٣، سبتمبر ١٩٩٠.

- يوميات جامعة الدول العربية، (٩-١٠-١٩٨٩/١١): شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد ٦١، ١٩٩٠.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية (١٩٨٩-١٩٩٣)، حديث صحافي مع "عصمت عبد المجيد" الأمين العام لجامعة الدول العربية حول الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني (اتفاق أوسلو) والمقاطعة العربية لإسرائيل والعلاقات العربية – العربية (الاقتصاد والأعمال، بيروت، العدد ١٦٨، ديسمبر ١٩٩٣)، الوثيقة رقم (١٠٩).

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

- ألفت أحمد الخشاب، أثر قيام إسرائيل على العلاقات العربية- العربية (١٩٤٨-١٩٧٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- عماد عمر محمد عبد الكريم، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٨.
- محمد محمود المغني، موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها (١٩٨٧- ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين، ٢٠١٦.

ثالثًا: المجلات والجرائد والبحوث:

- أحمد باسم أحمد بارود، موقف الجامعة العربية من مشارع تسوية القضية الفلسطينية (١٩٦٧-١٩٨٨)، مجلة التاريخية الفلسطينية، مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني، سبتمبر ٢٠٢٠.
- حسين السيد حسين معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وأثرها علي دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية العدد ١١٧-١١٨، يونيو ٢٠١٢.
- عبد الحميد موافي، المبادرة السعودية وأزمة الشرق الأوسط، السياسية الدولية، العدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨١.
- عدنان فضل الهندي، تطور دور جامعة الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية، مجلة الإسراء للمؤتمرات العلمية، جامعة الإسراء، العدد٥، ديسمبر ٢٠٢٠.

- محمود عباس، مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١.
- مصطفي حماده، نظرة في المقاطعة العربية لإسرائيل، شؤون عربية، العدد ٢، ابريل ١٩٨١.
- مي غيث، جامعة الدول العربية: الثابت والمتغير في سياسة الجامعة العربية تجاه القضية الفلسطينية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلد ١٩، العدد٥، ٢٠٢٢.
- نافذ أبو حسنة، عبثية الاستمرار في طريق أوسلو، المستقبل العربي، السنة ٤٢، العدد ٤٨٧، سبتمبر ٢٠١٩.
- نظام محمود بركات، مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين، شئون عربية، العدد ٤٨، ١٩٨٦.

رابعًا: المراجع العربية والمعربة:

- أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية (١٩٤٥-١٩٨٥)، دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.
- جميل مطر وعلي الدين هلال، الجامعة العربية الحاضر والمستقبل، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- حسن أبو طالب، المملكة السعودية وظلال القدس، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٢
- حسن الجبلي، عدنان السيد حسين، سلم أوسلو (الدولة – القضية الشرق أوسطية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.
- حسين شريف، المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق أوسطية: الجزء الثالث "الحرب والسلام" ١٩٧٠-١٩٨١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٦.
- رباب يحي عبد المحسن، كامب ديفيد. خروج مصر إلى التيه، مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- رياض علي العيلة، تطور القضية الفلسطينية: التاريخي والاجتماعي والسياسي، منشورات جامعة الازهر، غزة، ١٩٩٨.

- عبد القادر نابي، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، ٢٠١٥م
- عبد الهادي بو طالب، نظرات في القضية العربية، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٨٧.
- عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- عماد فؤاد، تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، مركز المنامة، المنامة، ٢٠١١م
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦.
- محمود عباس (أبو مازن)، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٤.
- محمو عباس (أبو مازن)، بعد ثلاث سنوات علي أوسلو يتذكر ويتحدث عن الوضع الراهن، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.
- نايف حواتمه، أوسلو والسلام الآخر المتوازن، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨.

خامسًا: المراجع الأجنبية:

- European Community Statement by the Commission of the European Community to working group on Refugees, Oslo, 11.5.1995.
- Geoffrey R. Watson, The Oslo Accords: International Law and the Israeli-Palestinian Peace Agreements , Oxford University Press; 2000.
- Lex Takkenberg, The Status of Palestinian Refugees in International Law. Clarendon Press, 1998.
- Susan M. Akram and Terry Rempel, Temporary Protection as an Instrument for Implementing the Right of Return for Palestinian Refugees, Depaul Law Review, Boston University international law journal. 2004.